الذكاء الاصطناعي وتحليل السوابق القضائية: أداة لبناء تعليم قانوني يرتكز على الواقع القضائي

Artificial Intelligence and Judicial Precedent Analysis: A Tool for Building Legal Education Based on Judicial Reality

أ.م.د/ عمر طاهر حميده على
أستاذ مساعد بقسم القانون الخاص - كلية الحقوق – جامعة الأصالة
Assist.Prof. Dr. Omar Taher Hemeda Ali
Associate Professor, Department of Private Law - Faculty of Law - Alasalah University
Omar.taher@law.helwan.edu.eg

الملخص:
يشهد العالم القانوني تحولاً نوعيًا في ضوء الثورة الرقمية التي فرضت نفسها بقوة على مختلف قطاعات الحياة، ويعد الذكاء الاصطناعي أحد أبرز ملامح هذا التحول، لما يقدمه من قدرات تحليلية استثنائية، خاصة في مجالات تعتمد على معالجة البيانات الدقيقة مثل المجال القضائي. في هذا السياق، أصبح تحليل السوابق القضائية عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي أداة استراتيجية لتطوير التعليم القانوني، وجسرًا لسد الفجوة بين الجانب النظري للدراسة الأكاديمية والواقع العملي المتغير.
يركز البحث على توضيح المفاهيم الأساسية للذكاء الاصطناعي وأدواته القانونية، مع تحليل تطوره التاريخي ومجالات استخدامه في المجال القضائي. كما يتناول مفهوم السوابق القضائية وأهميتها في بناء الحجج القانونية، وآليات تحليلها باستخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي، مثل استخراج المبادئ القانونية، والتصنيف، والتنبؤ بالنتائج المحتملة.
يولي البحث اهتمامًا خاصًا بدور هذه الأدوات في التعليم القانوني، من خلال محاكاة الواقع القضائي وتحفيز التفكير النقدي وتعزيز التفاعل داخل بيئات التعليم الرقمي. كما يستعرض نماذج دولية ناجحة مثل Blue J Legal وHarvey، وشراكات أكاديمية تدمج الذكاء الاصطناعي في التدريب القانوني.
ينتهي البحث بتوصيات حول ضرورة بناء بنية تحتية رقمية في كليات القانون، وتحديث المناهج لتشمل أدوات الذكاء الاصطناعي، وسن تشريعات تنظم مسؤولية استخدام هذه الأدوات، لضمان التوظيف المسؤول الذي يجمع بين الكفاءة التقنية والمعايير الأخلاقية.

الكلمات المفتاحية:
الذكاء الاصطناعي - التعليم القانوني - السوابق القضائية - تحليل البيانات القانونية - أدوات قانونية ذكية - التنبؤ القضائي.

Abstract:
The legal world is undergoing a fundamental transformation in light of the digital revolution, which has significantly impacted various sectors. Artificial Intelligence (AI) stands out as one of the most prominent features of this transformation, offering exceptional analytical capabilities, especially in data-driven fields such as law. In this context, analyzing judicial precedents through AI technologies has emerged as a strategic tool for developing legal education and bridging the gap between theoretical academic study and practical legal reality.
This research focuses on clarifying the basic concepts of AI and its legal tools, analyzing its historical development, and exploring its applications in the judicial field. It further addresses

the concept and significance of judicial precedents in constructing legal arguments and outlines how AI can be used to extract legal principles, classify cases, and predict outcomes.
The study places particular emphasis on the role of these tools in legal education, through judicial simulation, promoting critical thinking, and enhancing student engagement in digital learning environments. It also highlights successful international models such as Blue J Legal, Harvey, and academic partnerships that integrate AI into legal training.
The research concludes with recommendations for building a digital infrastructure in law faculties, updating curricula to incorporate legal AI tools, and enacting regulations to govern their use responsibly—ensuring an effective balance between technological efficiency and ethical standards

Keywords
Artificial Intelligence - Legal Education - Judicial Precedents - Legal Data Analysis - Smart Legal Tools - Judicial Prediction.

مشكلة البحث:
رغم التطور الكبير في تقنيات الذكاء الاصطناعي، لا تزال كليات القانون في العالم العربي تعاني من فجوة بين التعليم الأكاديمي والممارسة القضائية. فالطلاب يدرسون النصوص النظرية دون تدريب فعلي على تحليل السوابق القضائية أو استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، مما يؤثر سلبًا على جاهزيتهم لسوق العمل القانوني الحديث.

أهمية البحث:
1. يسهم في إثراء الدراسات القانونية المعاصرة بدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحليل القانوني.
2. يقدم نماذج وأدوات تساعد على تطوير كفاءة القضاة والمحامين والطلاب.
3. يقترح آليات لتحديث التعليم القانوني وجعله أكثر تفاعلًا مع الواقع الرقمي.

هدف البحث:
تحليل مدى فاعلية الذكاء الاصطناعي في تحليل السوابق القضائية، واستكشاف إمكانية توظيفه كأداة تعليمية متكاملة تسهم في بناء تعليم قانوني أكثر ارتباطًا بالواقع القضائي.

فروض البحث:
1. هل الذكاء الاصطناعي قادر على تحليل السوابق القضائية بدقة تفوق الطرق التقليدية؟
2. مدى إمكانية تحسين جودة التعليم القانوني من خلال التفاعل مع قضايا حقيقية باستخدام لأدوات الذكاء الاصطناعي.
3. ضعف البنية التحتية القانونية والتقنية يمثل عقبة أمام تبني هذه الأدوات في السياق العربي.

حدود البحث
- **الزمانية** :يُغطي الفترة من 2017 (ظهور أدوات الذكاء القانوني الحديثة) حتى 2024.
- **المكانية** :تركيز على واقع التعليم القانوني في الدول العربية، مع الإشارة إلى نماذج دولية.
- **الموضوعية** :تحليل العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والسوابق القضائية في المجال التعليمي والقضائي فقط.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال:

1. مراجعة الأدبيات القانونية حول الذكاء الاصطناعي وتحليل السوابق.
2. الاستدلال بحالات عملية لاستخدام أدوات مثل Harvey و.Blue J Legal
3. الإشارة إلى تجارب دولية في دمج الذكاء الاصطناعي في التعليم القانوني.
4. استقراء التحديات والفرص بناءً على البيانات القانونية الحديثة والتقارير التقنية.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم تحولاً جذريًا في بنية المعرفة وآليات إنتاجها بفعل الطفرات التكنولوجية التي أعادت تشكيل العلاقة بين الإنسان والمعلومة، ومن أبرز تلك التحولات ظهور **الذكاء الاصطناعي** كقوة معرفية قادرة على محاكاة القدرات الذهنية البشرية، والتعلم من البيانات، واتخاذ قرارات ذكية في مختلف السياقات. وقد بات الذكاء الاصطناعي أحد المكونات الرئيسة في إدارة نظم التعليم، والخدمات القضائية، وصناعة القرار القانوني، وغيرها من القطاعات الحيوية، التي تعتمد على كثافة البيانات وتشابك المعطيات.

في هذا الإطار، لم يعد **المجال القانوني** بمنأى عن التحولات التقنية التي أعادت صياغة مفاهيم وممارسات تقليدية كانت تُمثل حجر الزاوية في التعليم والعمل القضائي. فقد أصبحت المهام القانونية المعقدة ـــ من تحليل النصوص القانونية، واستنباط المبادئ من السوابق القضائية، وصياغة المستندات القانونية ـــ قابلة للتنفيذ بكفاءة من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي، التي تدمج بين **معالجة اللغة الطبيعية ونماذج التعلم الآلي**، وتقدم حلولًا أكثر سرعة ومرونة وموضوعية.

وتحتل **السوابق القضائية** موقعًا محوريًا في البنيان القانوني المعاصر، إذ تُسهم في إرساء مبدأ الأمن القانوني وتوحيد الاجتهاد القضائي، كما تُمثل وسيلة تفسيرية فعالة لروح النص القانوني. ومع ذلك، فإن الكم الهائل من السوابق وتنوعها وتعقيد سياقاتها يُمثل تحديًا حقيقيًا أمام الباحثين والممارسين، ناهيك عن الطلاب في كليات الحقوق، الذين يُواجهون صعوبات متزايدة في ربط النظرية القانونية بالتطبيق القضائي.

ومن ثم، برزت الحاجة إلى **تحليل السوابق القضائية باستخدام الذكاء الاصطناعي** كحل مبتكر يُمكن من تصنيف السوابق القضائية، واستخلاص المبادئ القانونية منها، والتنبؤ بنتائج القضايا المشابهة، وهو ما يفتح آفاقًا جديدة أمام التعليم القانوني في القرن الحادي والعشرين.

ولقد عانت كليات الحقوق، خصوصًا في الجامعات العربية، من **نمط تعليم قانوني تقليدي** يرتكز على التلقين وحفظ النصوص، دون تدريب كافٍ على التعامل مع الأدوات التقنية أو تحليل الواقع القضائي، مما أفرز فجوة واسعة بين التعليم الأكاديمي والمهارات العملية التي يتطلبها سوق العمل القانوني الحديث. لذلك يعد الذكاء الاصطناعي فرصة استراتيجية لإعادة هيكلة التعليم القانوني، عبر نماذج تعلم تفاعلية وتجارب محاكاة تعتمد على بيانات قضايا واقعية.

تظهر الأدوات الذكية مثل **Blue J Legal**، **CoCounsel**، **Harvey** إمكانيات الذكاء الاصطناعي في تقديم رؤى تحليلية دقيقة، وتوقّع احتمالات النجاح في الدعاوى وتقديم دعم قانوني فوري للطلاب والمحامين، وهو ما يعكس تحول الذكاء الاصطناعي من مجرد تقنية مساعدة إلى شريك حقيقي في صياغة التفكير القانوني واتخاذ القرار.

ولا تقتصر أهمية إدماج الذكاء الاصطناعي في التعليم القانوني على تحسين الأداء الأكاديمي للطلاب، بل تمتد لتشمل تعزيز **قيم الشفافية والمساءلة**، من خلال تتبّع التفاعل الطلابي، وتحليل الأداء، وتقديم تغذية راجعة فورية تُسهم في تطوير العملية التعليمية بشكل مستمر.

ومع ذلك، لا يُمكن تجاهل التحديات الأخلاقية والتقنية والتشريعية التي تُرافق هذا التحول؛ بدءًا من مخاطر التحيّز في الخوارزميات، ومرورًا بمسائل حماية الخصوصية القانونية، وانتهاءً بغياب الأطر التنظيمية الواضحة التي تضبط مسؤولية استخدام هذه الأدوات في المحاكم والتعليم.

بناءً على ما سبق، يتناول هذا البحث دراسة تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل السوابق القضائية، ومدى إمكانية توظيفها في بناء منظومة تعليم قانوني أكثر اتصالًا بالواقع القضائي. ويهدف إلى استكشاف الأدوات المتاحة، ورصد نماذج الاستخدام، وبيان التحديات القانونية والتعليمية المصاحبة لهذا التحول. وينقسم البحث إلى مبحثين رئيسيين:

- **المبحث الأول :**ماهية الذكاء الاصطناعي وأدواته القانونية، ويتضمن تعريفًا عامًا للذكاء الاصطناعي، وتطوراته في المجال القانوني، وأبرز أدواته المعاصرة، مع تصنيفها وتحليل وظائفها المختلفة.
- **المبحث الثاني :**السوابق القضائية والذكاء الاصطناعي في التعليم القانوني، ويتناول تحليل السوابق بواسطة الخوارزميات، وأثر ذلك على تعلم الطالب القانوني، مع عرض آليات الدمج التربوي للذكاء الاصطناعي في كليات القانون، والنماذج الدولية الناجحة في هذا الإطار.

وفي الختام، يسعى هذا البحث إلى تقديم تصور علمي وأكاديمي حول كيفية **تسخير الذكاء الاصطناعي في سد الفجوة بين المعرفة القانونية النظرية والتطبيق القضائي العملي**، لبناء جيل من القانونيين أكثر استعدادًا لمواكبة عالم قانوني غير تقليدي يتغير بتسارع تحت تأثير الذكاء الاصطناعي والتحولات الرقمية العالمية.

المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعى وأدواته القانونية

مع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا في شتى مناحي الحياة، أصبح الذكاء الاصطناعي ذات أهمية رئيسية في المجالات ذات الطابع التحليلي والمعرفي، وعلى رأسها المجال القانوني الذي يعتمد تقليديًا على مهارات الاستنتاج المنطقي وتحليل النصوص والاجتهاد في فهم السوابق القضائية. وقد فرضت التطورات الكبيرة في تقنيات الذكاء الاصطناعي تحديات وفرصًا غير مسبوقة أمام النظم التعليمية والقضائية، لا سيما مع تطوير أدوات قانونية ذكية قادرة على معالجة كم هائل من البيانات والتنبؤ بنتائج القضايا وتقديم استشارات قانونية مبنية على تحليل الأنماط السابقة. ومن ثم، يصبح من الضروري الوقوف على المفاهيم الأساسية للذكاء الاصطناعي وتتبّع تطوره واستكشاف أدواته وتطبيقاته القانونية المختلفة، إلى جانب فهم التحديات المصاحبة لهذا التوظيف التقني العميق في البيئة القانونية.

فى ضوء ما تقدم سنتناول هذا المبحث فى الجوانب الآتية:

المبحث الأول: ماهية الذكاء الاصطناعى وأدواته القانونية

1 **المطلب الأول:**
مفهوم الذكاء الاصطناعي

- **الفرع الأول :**تعريف الذكاء الاصطناعي.
- **الفرع الثاني :** نشأة وتطور الذكاء الاصطناعي القانوني.

2 **المطلب الثاني:**
أدوات الذكاء الاصطناعي القانوني

- **الفرع الأول :**ماهية أدوات الذكاء الاصطناعي القانونية.
- **الفرع الثاني :**أنواع أدوات الذكاء الاصطناعي القانونية.

المطلب الاول: مفهوم الذكاء الاصناعي

شهدت العقود الأخيرة تطورًا غير مسبوق في قدرات الآلة على تنفيذ مهام كانت تعد حكرًا على العقل البشري، مثل التعلم والفهم واتخاذ القرار، مما مهد الطريق لظهور الذكاء الاصطناعي بوصفه ثورة تكنولوجية شاملة تخترق مختلف ميادين الحياة. ولم يكن المجال القانوني بمنأى عن هذا التحول؛ إذ أصبحت المهام القانونية التقليدية، التي تتطلب تحليلًا واستدلالًا قابلة للأتمتة بواسطة تقنيات الذكاء الاصطناعي، بدءًا من تحليل النصوص القانونية ومرورًا بصياغة المستندات وانتهاءً بالتنبؤ بنتائج القضايا.

ويعد الوقوف على مفهوم الذكاء الاصطناعي أساسًا ضروريًا لفهم طبيعته وتطبيقاته القانونية. كما أن تتبّع تطوره، من مجرد فكرة نظرية إلى أدوات فعالة تُستخدم فعليًا في بيئات العمل القضائي، يعكس التحول العميق الذي شهده الفكر القانوني في العصر الرقمي.

لذلك، يتناول هذا المطلب بيانًا لمفهوم الذكاء الاصطناعي، من خلال:

أولًا: تعريفه العام وتطبيقاته القانونية

ثانيًا: عرض لتطوره التاريخي في السياق القانوني، وصولًا إلى النماذج الحديثة المستخدمة حاليًا في المحاكم ومكاتب المحاماة.

الفرع الأول: تعريف الذكاء الاصطناعي

يعرف الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence) بأنه فرع من علوم الحاسوب يختص بتصميم أنظمة قادرة على أداء مهام تتطلب عادة ذكاءً بشريًا، مثل التعلم والاستنتاج وحل المشكلات وفهم اللغة. التعريف التقليدي للذكاء الاصطناعي أنه "علم وهندسة صناعة الكائنات الذكية"، حيث يركز هذا العلم على بناء أنظمة تحاكي التفكير البشري من خلال جمع المعلومات، ومعالجتها، والتعلم منها للتكيف مع بيئات معقدة[1].

يوصف الذكاء الاصطناعي بأنه عقل آلي يبني عقلة الإلكتروني علي تخزين معلومات محيطه، إذ يجمع المعلومات المعلومات، مثل الصور والنصوص وغيرها ويصنفها ويعالجها ويربطها بمستخدمه ويتوقع ردود فعل مستخدمها ويساعد ويساعده على اختيار ما يتناسب معه[2].

كما يوصف بأنه نموذج لنظام اصطناعي شامل يتميز بالقدرة على استيعاب وتحليل مجموعة واسعة من البيانات المتنوعة من مختلف الوسائط. ويتشابه هذا النظام مع الأنظمة الذكية الشخصية التى تستخدمها الشركات التقنية الكبيرة مثل آبل (Siri) أو أمازون (Alexa) أو غيرها، والتى تقوم بتحليل البيانات من مصادر متعددة لتوفير الإجابات والمساعدة للمستخدمين. ووفقاً للمفهوم السابق يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه "علم إنشاء أجهزة وبرامج كمبيوتر قادرة على التفكير بالطريقة نفسها التى يعمل بها الدماغ البشري"[3].

وفي الاطار القانوني، يشير الذكاء الاصطناعي إلى تطبيق هذه التقنيات على البيانات القانونية، مثل تحليل السوابق القضائية وصياغة المستندات والتنبؤ بنتائج الدعاوى[4]. ولقد أتاح الذكاء الاصطناعي إمكانيات كبيرة لتطبيق أدواته على البيانات القانونية، من خلال تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) والتعلم الآلي(Machine Learning) ، ما جعله قادرًا على تحليل النصوص القانونية، واستخلاص الأحكام، وربط القضايا وفق أنماط قانونية معينة. وتشير الأدبيات إلى أن أنظمة الذكاء الاصطناعي أصبحت قادرة على التفاعل مع الوثائق القانونية المعقدة وتصنيفها وتقديم تحليلات تفسيرية وتنبؤية دقيقة[5].

الفرع الثاني :نشأة وتطور الذكاء الاصطناعي القانوني

أدى توافر البيانات الضخمة وتحسن قدرات الحوسبة إلى نهضة الذكاء الاصطناعي، خصوصًا في مجالات تعلم الآلة (Machine Learning) والتعلم العميق(Deep Learning) ، مما مكنه من اختراق مجالات مثل القانون[6].

بدأت محاولات استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني منذ السبعينيات، بالتوازي مع تطور ما يعرف بـ **الأنظمة الخبيرة (Expert Systems)** ، وهي برامج تهدف إلى محاكاة التفكير البشري في مجالات متخصصة[7]. وتعتمد على قواعد معرفية وخوارزميات استنتاجية لمحاكاة فكر الخبراء القانونيين، وتستخدم في اتخاذ قرارات أولية أو توجيه المستخدم نحو خطوات قانونية محددة، وبتحليل البيانات القانونية المعقدة تصبح قادره على تمثيل المعرفة القانونية بطريقة رمزية ذكية[8].

وفى ظل تطوير أدوات مثل **CATO** التي تستخدم لتعليم الطلاب كيفية بناء الحجج القانونية باستخدام قضايا سابقة في مجال عقود المبيعات[9] .وتطور نماذج اللغة الكبيرة(Large Language Models) منذ بداية عام 2017، أصبح بالإمكان فهم وتحليل اللغة القانونية الطبيعية بشكل أكثر دقة. وتعد هذه المرحلة ثورة في الذكاء الاصطناعي القانوني التى اسفرت عن ظهور أدوات متقدمة مثل (**Blue J Legal ،Harvey ، CoCounsel**)[10] .

وقد أدى تطورالذكاء الاصطناعي القانونى إلى الانتقال من النماذج الرمزية إلى نماذج التعلم العميق مما ساهم فى تحول الأدوات التعليمية إلى منصات إنتاجية تحلل الأنضمة القضائية وتستخدم فى المحاكم، وساعد هذا التطور على تحويل الذكاء الاصطناعي القانوني من حقل بحثي أكاديمي إلى صناعة نشطة تقدر بمليارات الدولارات[11].

المطلب الثاني : أدوات الذكاء الاصطناعي القانوني

لقد انتقل الذكاء الاصطناعي من كونه مفهومًا نظريًا إلى واقع عملي يُساهم في تحسين جودة العمل القانوني، سواء من خلال تحليل الوثائق أو استخراج السوابق أو التنبؤ بنتائج الدعاوى. ولم يعد دور الذكاء الاصطناعي القانوني يقتصر على المساعدة الفنية أو اختصار الوقت، بل وصل الأمر إلى دعم اتخاذ القرار القضائي وتطوير أداء مكاتب المحاماة وتحسين جودة التدريب القانوني. وتنوعت هذه الأدوات بحسب الوظائف التي تؤديها: فهناك أدوات للبحث القانوني، وأخرى لتحليل السوابق القضائية، وأخرى للتفاعل الآلي مع العملاء، وغيرها.

ولعل ما يجعل هذه الأدوات ذات أهمية متزايدة هو قدرتها على التعامل مع عدد كبير من البيانات القانونية، وتقديم حلول ذكية تساعد على زيادة الكفاءة وتقليل التكاليف، دون المساس بدقة النتائج.

وانطلاقًا من هذه الأهمية، يتناول هذا المطلب بيانًا لجوهر أدوات الذكاء الاصطناعي القانوني، من خلال:

- **أولًا:** تحديد ماهية هذه الأدوات ووظائفها الأساسية.
- **ثانيًا:** تصنيفها إلى أنواع رئيسية، وفقًا للمهام القانونية التي تؤديها.

الفرع الأول: ماهية أدوات الذكاء الاصطناعي القانوني

يعتبر الذكاء الاصطناعي القانوني فرع تطبيقي من الذكاء الاصطناعي يهدف إلى أتمتة وتحسين العمليات القانونية من خلال نماذج حسابية قادرة على محاكاة بعض جوانب التفكير القانوني. يتضمن هذا الفرع تحليل الوثائق القانونية واستخراج السوابق والتنبؤ بنتائج القضايا والمساعدة في الصياغة القانونية. ويُعرف الذكاء الاصطناعي القانوني بأنه تطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين وتوسيع قدرة القانونيين على الفهم والتفاعل مع البيانات القانونية[12].

ويقصد بأدوات الذكاء الاصطناعي القانونية مجموعة البرمجيات **والأنظمة الذكية التى تعتمد على تقنيات التعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية لتحسين العمليات القانونية**، مما يساعد علي دعم القاضي في اتخاذ القرار من خلال تزويده بتحليل معمق للقوانين والوقائع المرتبطة[13].

ونتيجة الحاجة إلى أدوات تحليلية تساعد المحامين والقضاة في التعامل مع الاعداد الهائلة من الوثائق والنصوص القانونية ظهرت نماذج وأدوات الذكاء الاصطناعي القانوني، ومن أبرز النماذج المعاصرة: منصة CoCounsel التي طوّرتها Casetext، وأداة Harvey المدعومة من OpenAI.

تعد CoCounsel التى اطلقتها شركة Casetext أول منصة ذكاء اصطناعي قانوني معتمدة على نموذج GPT-4 تستخدم بشكل موسّع لتحسين كفاءة المحامين من خلال، مراجعة المستندات القانونية وتلخيصالسوابق القضائية والإجابة على الأسئلة القانونية عبر البحث الفوري فى قواعدالبيانات القانونية ،وقد أثبتت الدراسات أن استخدام المنصة يختصر وقت التحليل القانوني بنسبة تصل إلى 60% دون الإضرار بالدقة[14].

وتعد منصة Harvey نتاج حقيقي لحاجة المحامين إلى أدوات المساعدة القانونية، إذ تم تبنيها من قبل مكاتب محاماة دولية[15] وتعمل كنموذج متخصص في فهم اللغة القانونية من خلال تحليل وثائق التقاضي وإعداد الردود القانونية علي الاستفسارات تلقائياً والمساعدة فى مراجعة العقود وتمتاز المنصة بقدرة كبيرة على التكيف مع النظم القانونية المختلفة مع احترام الخصوصية والمعايير الأخلاقية في معالجة البيانات القانونية[16].

الفرع الثاني : أنواع أدوات الذكاء الاصطناعي القانونية

تتنوع أدوات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني وفقًا للوظائف التي تؤديها، وهي تتكامل مع المهام اليومية للممارسات القانونية. ويمكن تصنيفها إلى عدة أنواع رئيسية:

1- أدوات البحث القانوني الذكية Intelligent Legal Research Tools

تستخدم هذه الأدوات نماذج تعلم الآلة للبحث في قواعد بيانات ضخمة تتضمن القوانين، السوابق القضائية، والمقالات القانونية. من أبرز هذه الأدوات LexisNexis AI Tools التى توفر أدوات تحليل متقدمة للسوابق القضائية استنادًا إلى نماذج تنبؤية[17]، وتساعد في استخراج الأحكام والنصوص ذات الصلة بالسؤال القانوني المطروح[18].

2- أدوات تحليل السوابق القضائية Case Law Analytics Tools

تركز هذه الفئة على تحليل أنماط الأحكام السابقة والتنبؤ بقرارات القضاة، ومن أبرز أدواتها المتخصصة Blue J Legal التى تعتمد على الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بنتائج القضايا الضريبية[19]. إذ تعالج مئات القضايا لاستخلاص القواعد وتقديم توصيات قانونية قائمة على الأحكام السابقة، وتسهم هذه الأدوات في إنشاء قواعد بيانات ذكية تساعد القضاة على الإحالة إلى السوابق بسهولة وفاعلية[20].

3- أدوات التنبوء القانوني Legal Outcome Prediction Tools

تعتمد هذه الأدوات على تحليل بيانات ضخمة للعديد من السوابق القضائية لبناء نموذج تنبؤي يساعد المحامين في تقييم احتمالات الفوز أو الخسارة، ومن أمثلتها Premonition التى يدُعى أنها أكبر قاعدة بيانات عن أداء المحامين والقضاة، وتستخدم في تقييم احتمالية النجاح في القضايا[21]. إذ تستخدم لمساعدة القضاة في تحليل النصوص القانونية والوقائع للوصول إلى قرار منضبط عن طريق تحليل السوابق واستخراج المبادئ القانونية ومن ثم التنبؤ بنتيجة الدعوى. وقد وصلت أدوات التحليل التنبؤي في قضاء حقوق الإنسان والتي دقة بلغت 79% في التنبؤ بأحكام المحكمة الأوروبية[22].

4- أدوات مراجعة العقود والتدقيق القانوني Contract Review & Due Diligence AI Tools

تُستخدم هذه الأدوات لفحص العقود واستخراج البنود ذات المخاطر العالية مثل البنود الغامضة أو غير المتوافقة مع اللوائح ومن أهم هذه الأدوات Kira Systems التى تستخدم الذكاء الاصطناعي لاستخراج البنود القانونية المهمة من العقود[23]، وتعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لاكتشاف البنود القانونية المعيبة أو غير المتوافقة، وتُستخدم على نطاق واسع في مكاتب المحاماة والمؤسسات الكبرى، و تُسهِم هذه الأدوات في تقليص الوقت المخصص لفحص العقود بنسبة تصل إلى 60% كما أظهرت الدراسات التطبيقية[24].

5- أدوات التفاعل الآلي مع العملاء Legal Chatbots

وأخيرا أدوات التفاعل الآلي مع جمهور المتعاملين فى القضايا القانونية إذ تُستخدم هذه الأدوات في تقديم الاستشارات القانونية الأولية والرد على الاستفسارات، ومن أبرز هذه الأدوات DoNotPay الذى يعرف بأنه أول "محامي روبوت"، يساعد المستخدمين على كتابة الاعتراضات على المخالفات المرورية وكتابة صحف الدعاوي فى القضايا المختلفة[25]. وعلى مستوى الوطن العربي تستخدم دولة الإمارات فى أبو ظبي منصات قضائية بدأت في دمج روبوتات محادثة ذكية ضمن خدماتها العدلية، مما تمكن المستخدمين من طرح أسئلة قانونية والحصول على إجابات فورية تستند إلى بيانات قانونية مُخزّنة[26].

تحديات استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي القانوني

على رغم من الإمكانات الكبيرة التي تقدمها أدوات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون، بيد أن استخدامها يواجه عدة تحديات متشابكة، تتوزع بين الجوانب القانونية والأخلاقية والتقنية والمؤسسية. ويمكن تفصيل أبرزها على النحو التالي :

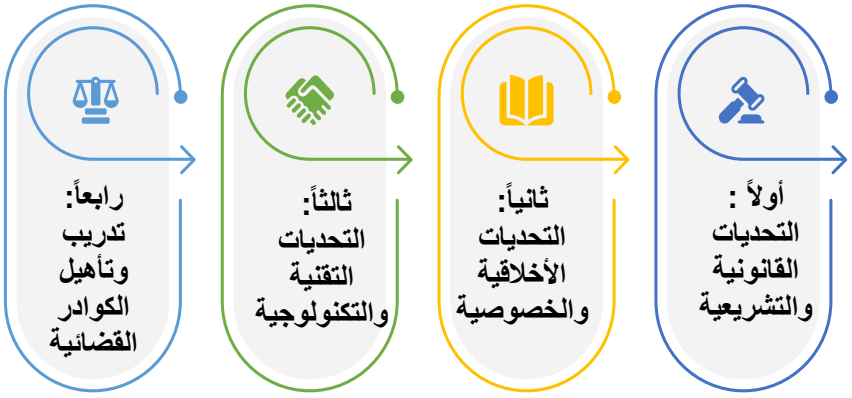

أولاً : التحديات القانونية والتشريعية

يعد **غياب النصوص القانونية الواضحة** أبرز التحديات التي تواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، سواء من حيث المسؤولية القانونية عن الأخطاء الناتجة عن الأنظمة الذكية، أو من حيث مدى اعتماد نتائج الذكاء الاصطناعي كأدلة أو مرجعيات ملزمة في الحكم. إذ لا يزال يُستخدم الذكاء الاصطناعي دون مرجعية تشريعية واضحة تنظم نطاق تطبيقاته القضائية، وهو ما يعرض نظام العدالة لمخاطر الانفلات التكنولوجي.

وفى ظل غياب تشريعات قانونية واضحة تحدد من المسؤول عند حدوث خطأ ناتج عن توصية الذكاء الاصطناعي – هل المطوّر؟ أم القاضي الذي استخدم الأداة؟ أم الجهة القضائية التي اعتمدتها؟. لا يُعترف في معظم القوانين العربية بمخرجات أدوات الذكاء الاصطناعي كدليل قضائي رسمي، مما يجعل استخدامها محصورًا في التوجيه فقط دون حسم المنازعات. حيث أن إستناد القاضي في قراره إلى مخرجات تقنية غير خاضعة للرقابة التشريعية يُعد ثغرة قانونية خطيرة تهدد مبدأ المسؤولية القضائية[27].

ثانياً: التحديات الأخلاقية والخصوصية

تشمل هذه التحديات:

- **الخوارزميات المنحازة**: قد تؤدي البيانات غير المتوازنة أو غير الشاملة إلى قرارات خوارزمية غير عادلة أو تمييزية.
- **انتهاك الخصوصية:** تخزين وتحليل البيانات القضائية الحساسة يطرح إشكالات تتعلق بحماية البيانات الشخصية.

تعتمد نماذج وأدوات الذكاء الاصطناعي على بيانات سابقة، فإذا كانت تلك البيانات متحيزة (مثلًا في قضايا عرقية أو نوعية)، فإن الخوارزميات ستعيد إنتاج هذا التحيز. فإذا لم تُفلتر قواعد وبيانات السوابق القضائية فإن الأنظمة الذكية قد تعيد إنتاج تحيزات القضاء البشري[28].

علاوة على أن اعتماد أدوات الذكاء الاصطناعي على تحليل قواعد بيانات هائلة، مما تتضمن معلومات شخصية لطرفي النزاع، قد يؤدي إلى تسريب معلومات حساسة تخص المتقاضين ويخرق الخصوصية فى ظل غياب سياسات صارمة لحوكمة البيانات[29].

ثالثاً: التحديات التقنية والتكنولوجية

لا يوضح العديد من نماذج الذكاء الاصطناعي (خصوصًا التعلم العميق) كيفية الوصول إلى النتائج، مما يُفقد مبدأ تسبيب الأحكام. حيث قد يعطي نتيجة صحيحة دون أن يكون هناك تفسير واضح يمكن مناقشته قانونيًا أو منطقيًا[30]. ولا تزال العديد من المنظومات القضائية غير مهيّأة تقنيًا لاستيعاب أدوات الذكاء الاصطناعي، خاصة في البيئات القضائية التقليدية ومنها مصر وبعض البلدان العربية. إذ تعاني العديد من المحاكم من البنية التحتية الرقمية غير الملائمة، مما يصعب فى الوقت الراهن دمج الذكاء الاصطناعي بشكل فعال.

رابعاً: تدريب وتأهيل الكوادر القضائية

يُعد نقص الكوادر الفنية المؤهلة وضعف البنية التحتية التكنولوجية أهم العوائق الاساسية أمام إدماج أدوات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي العربي. إذ يفتقر العديد من القضاة وأعضاء النيابة والمحامين للخبرة التقنية اللازمة للتعامل مع أدوات الذكاء الاصطناعي، مما قد يؤدي إلى سوء استخدام أو تجاهل كامل للأدوات. وهنا ظهر الحاجة إلى ضرورة دمج الذكاء الاصطناعي في التعليم القضائي بشكل رسمي[31].

مما لا شك فيه أن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي القانوني يتطلب مهارات جديدة في تحليل البيانات، وتفسير مخرجات الأنظمة الذكية، وهو ما يفرض الحاجة إلى برامج تدريبية للقضاة والمحامين. علاوة على أن أعضاء السلطة القضائية بحاجة إلى تكوين معرفي وتقني متعمق لضمان الاستخدام المسؤول والفعال لأدوات الذكاء الاصطناعي[32].

المبحث الثاني: السوابق القضائية والذكاء الأصطناعي فى التعليم

تمثل السوابق القضائية أحد الأعمدة الأساسية التي يقوم عليها النظام القانوني، بوصفها وسيلة لتفسير النصوص التشريعية وتحقيق الاتساق في الأحكام وترسيخ مبدأ الأمن القانوني. وفى ظل الأنظمة القانونية وتعقيد وتعدد المنازعات، أصبحت الحاجة ملحة إلى أدوات قادرة على تحليل كم هائل من الأحكام القضائية وربطها بالسياق القانوني السائد.

في المقابل، يعد التعليم القانوني أحد أكثر فروع التعليم التي تتطلب مهارات تحليل نقدي واستدلال منطقي، مما يجعل دمج الذكاء الاصطناعي في هذا المجال ضرورة ملحة وليس مجرد رغبة فى التحسين. حيث أصبحت التقنيات الذكية قادرة على أن تقوم بتحليل السوابق القضائية والتنبؤ بنتائج الأحكام وتقديم تغذية راجعة للطلاب، فضلًا عن تمكينهم من محاكاة الواقع القضائي بصورة تفاعلية قائمة على البيانات.

ويتناول هذا المبحث الجانب التطبيقي للذكاء الاصطناعي في **تحليل السوابق القضائية** من جهة، ودوره في **إعادة تشكيل البنية التربوية للتعليم القانوني** من جهة أخرى، مع إبراز أهم الآليات والأدوات المستخدمة والنماذج الدولية الرائدة في هذا المجال.

تقسيم المبحث:

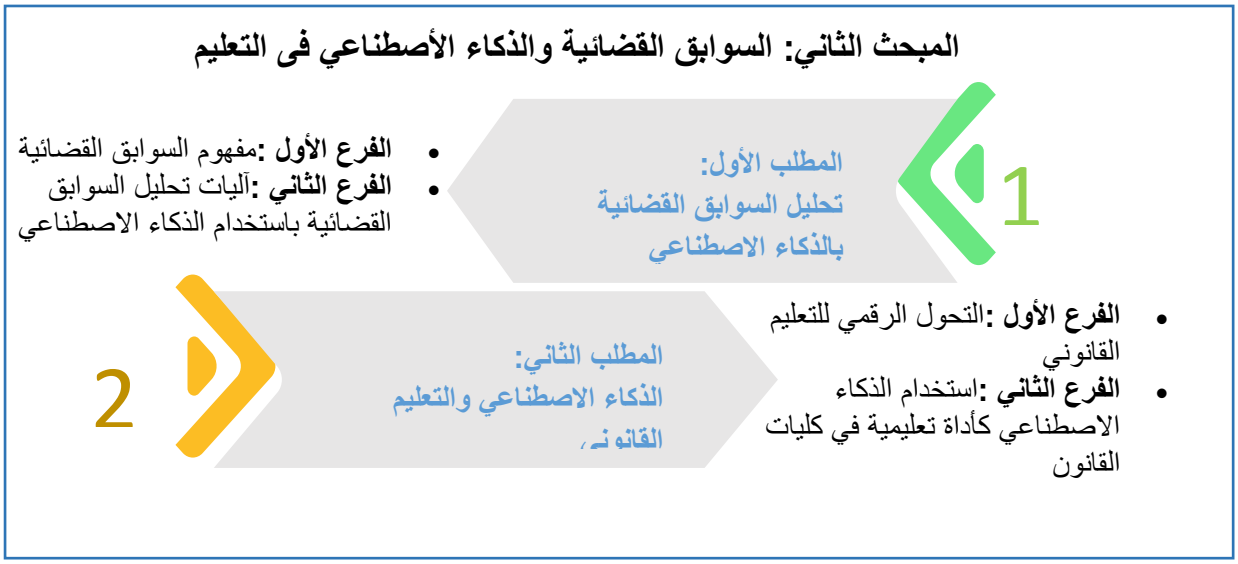

المطلب الأول : تحليل السوابق القضائية بالذكاء الاصطناعي

تعد السوابق القضائية أحد أهم مصادر التفسير والتطبيق في الأنظمة القانونية الحديثة، إذ توفر نماذج عملية لفهم كيفية تطبيق القواعد القانونية على وقائع محددة، وتسهم في تحقيق الاتساق والتكامل بين الأحكام. ولهذا تشكل دراسة السوابق القضائية أحد المكونات الجوهرية في تكوين الطالب القانوني، وتمثل في الوقت ذاته أداة مركزية في ممارسات القضاة والمحامين.

بيد أن الكم الهائل من الأحكام القضائية وتنوع واختلاف دوائر المحاكم، يجعل من تحليلها وتوظيفها عملية مرهقة ومعقدة عند الاعتماد على الوسائل التقليدية. في هذا السياق، ظهر الذكاء الاصطناعي كوسيلة فعالة لتجاوز هذه التحديات. من خلال أدوات ذكية قادرة على استخراج المبادئ القانونية وتحليل التشابه بين القضايا وتصنيف الأحكام والتنبؤ بما سنتهى إليه القاضى من قرارت وأحكام فى القضايا.

سنعرض هذا المطلب المفهوم القانوني للسوابق القضائية وأهميتها في التعليم القانوني، ثم يبين كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يحدث تحولًا جوهريًا في آليات تحليلها، ومن ثم اعتبارها أداة تعليمية دقيقة ومتطورة تسهم في رفع جودة الفهم القانوني والتحليل القضائي لدى الطلاب والباحثين والممارسين على حد سواء.

الفرع الأول: مفهوم السوابق القضائية

يعرف الحكم القضائي بأنه **القرار الصادر عن جهة قضائية مختصة، يتضمن حلاً قانونيًا لمنازعة معروضة عليها، وفقًا للإجراءات المحددة قانونًا، ويكتسب قوة قانونية محددة بمجرد صدوره**[33].

يعرف "هارولد برمان" السوابق القضائية بأنها "التجسيد العملي للمبادئ القانونية من خلال قرارات القضاء، والتي تحظى بسلطة تفسيرية أو ملزمة تبعًا للنظام القانوني المعمول به"[34]. السوابق القضائية هي الأحكام الصادرة عن المحاكم والتي تشكل مصدرًا قانونيًا يستند إليه القاضى للحكم في القضايا المماثلة مستقبلاً فى الأنظمة القانونية اللاتينية مثل مصر وفرنسا.

يعد مبدأ "السوابق القضائية الملزمة (Stare Decisis) "حجر الزاوية في الأنظمة القانونية الأنجلوساكسونية مثل بريطانيا والولايات المتحدة، إذ يتم الاعتماد على السوابق القضائية بشكل أساسي فى إصدار الأحكام والقرارات المعروضة أمام المحاكم.

تمثل السوابق القضائية نمطًا قضائيًا استقر عليه الاجتهاد القضائي في مسألة معينة، فتستند إليه في الحكم على قضايا لاحقة، مما يحقق نوعًا من الاستقرار والاتساق القانوني، لذلك يجب عدم الخلط بين مصطلح قضاء أو حكم ومصطلح سابقة، إذ يعني مصطلح حكم مجموعة الأحكام الصادرة من المحاكم بخصوص موضوع معين أما عند القول بأن حكما ما أصبح سابقة قضائية فذلك يعني أنه يجب على المحاكم الأخرى اتباعه والأخذ بما انتهى إليه[35].

وترجع أهمية السوابق القضائية في التعليم القانونى إلى أعتبارها مرجعية تفسيرية، تساعد الطلاب والممارسين فى فهم كيفية تطبيق النصوص القانونية النظرية فى الواقع، كما تعد أداء بناء للحجج القانونية التى يعتمد عليها المحامون فى مقارنة القضايا المعروضة عليهم بالقضايا السابقة لبناء مرافعاتهم، بالإضافة إلى تحقيق الاتساق بين الأحكام القضائية المختلفة مما يعزز الأمن القانوني[36].

بيد أن تحليل السوابق القضائية بالطرق التقليدية يظهر أن تحليل الأعداد الكبيرة من الأحكام القضائية، يصعب على الباحثين والطلاب مراجتها بالطرق التقليدية، إضافة إلى أن الخبرة المحدودة للطابع البشري فى اختيار السوابق القضائية يؤثر على جودة التحليل.

الفرع الثاني: آليات تحليل السوابق القضائية بالذكاء الأصطناعي

يبرز تحليل السوابق القضائية باعتباره من أكثر المجالات التي استفادت من الذكاء الاصطناعي، إذ تسمح أدواته بتحليل آلاف الأحكام السابقة واستخلاص المبادئ القانونية منها وتصنيفها حسب نوع القضايا وتوقع النتائج القانونية المستقبلية. فعلى سبيل المثال، توفّر منصة **Blue J Legal** أدوات تحليل تعتمد على الذكاء الاصطناعي تقوم بتقديم توصيات مبنية على سوابق قضائية مماثلة، وتستطيع ان تقدم احتمالات النجاح أو الفشل في القضايا بناءً على نماذج إحصائية متقدمة[37].

مما لا شك فيه، أن الذكاء الاصطناعي قادر على استخلاص النصوص القانونية وربطها بسوابق مشابهة، بما يساهم في تعليم الطلاب على كيفية الربط بين الوقائع والحكم القضائي المناسب. ويمكن للمنصات القانونية الذكية استخدام نماذج التعلم الآلي لاكتشاف التشابه بين القضايا وتقديم تنبؤات دقيقة لنتائج محتملة، بما يعزز من الفهم النقدي والتحليلي للطلبة القانونيين[38].

وقد أحدث الذكاء الاصطناعي تحولًا في البنية التقليدية للتفكير القانوني، إذ لم يعد تحليل السوابق القضائية حكرًا على الخبراء، بل أصبح مدعومًا بخوارزميات قادرة على التنبؤ وتقديم مقترحات تستند إلى كم هائل من البيانات القانونية، وتتم عملية استخراج المعلومات القانونية بواسطة الذكاء الاصطناعي على النحو التالي:

أولاً: تقوم خوارزميات AI بتحليل قرارات المحاكم واستخلاص عناصرها الأساسية مثل الوقائع والمبادئ القانونية والحكم الصادرة فى الدعاوى والسياق القضائي، عن طريق استخدم تقنيات معالجة اللغة الطبيعية (NLP) لفهم النصوص القانونية المكتوبة بلغة متخصصة[39].

ثانياً: التصنيف والتجميع: تصنف أدوات الذكاء الاصطناعي السوابق بناءً على نوع القضية أو الموضوع أو الحكم (سواء بالإدانة أو البراءة)، مما يسهل على المحامي أو الطالب الوصول إلى السوابق ذات الصلة عن طريق أدوات الذكاء الأصطناعي، مثل **Blue J Legal** التى تصنف القضايا الضريبية بناء على نتائج متوقعة واحتمالية القبول أو الرفض في المحكمة.

ثالثاً: التنبؤ القانوني: بناء نماذج تنبؤية باستخدام بيانات آلاف القضايا السابقة لمعرفة العوامل التي تؤثر على القرار القضائي، إذ تتيح اللغات الطبيعية والتعلم الآلى أدوات لبناء نماذج تنبؤية يمكن استخدامها للكشف عن الأنماط التى تؤثر على القرارات القضائية، مما يساعد المحامين فى التعرف على الأنماط والطرق التى تؤدى إلى صدور قرارات معينة من قبل القضاة في قضايا معينة، ويسهم فى الوقوف على التنبؤ بنسبة النجاح المرتبطة بمكتب المحاماة أو نوع الدعاوى[40].

المطلب الثاني: الذكاء الأصطناعي والتعليم القانوني

تمهيد:

أصبح التعليم العالي بيئة خصبة لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التى أسهمت في إعادة صياغة مفاهيم التعليم التقليدي، وتحويله من عملية تلقين معرفي إلى منظومة تعليمية ذكية تتسم بالتفاعل والمرونة. ويُمثل التعليم القانوني واحدًا من أكثر التخصصات تأثرًا بهذه التغيرات نظرًا لاعتماده الكبير على التحليل النقدي وتفسير النصوص وربط النظرية بالتطبيق العملي.

وفي هذا السياق، برز الذكاء الاصطناعي كأداة ثورية قادرة على تعزيز قدرات الطلاب والأساتذة على حد سواء، من خلال أدوات تحليل السوابق ومعالجة اللغة القانونية وتقديم بيئات تعلم مخصصة تعتمد على أداء الطالب واحتياجاته الفردية.

ويكتسب هذا المطلب أهميته من كونه لا يكتفي على إبراز الجوانب التقنية للذكاء الاصطناعي، بل يسلط الضوء على دوره التربوي وآليات دمجه في البنية الجامعية القانونية والتحديات المصاحبة لذلك، وصولًا إلى أمثلة تطبيقية من الجامعات الدولية التي سبقت في إدماج التكنولوجيا القانونية ضمن برامجها الأكاديمية.

وعليه، تناول فى هذا المطلب محورين رئيسيين:

- **أولًا:** التحول الرقمي للتعليم القانوني من خلال تبني الذكاء الاصطناعي.
- **ثانيًا:** استخدام الذكاء الاصطناعي كأداة تعليمية فعّالة في كليات الحقوق.

الفرع الأول: التحول الرقمي للتعليم القانوني

يعد الذكاء الاصطناعي من أبرز التحولات التكنولوجية التي أثرت بعمق في التعليم الجامعي، حيث أتاح أدوات تحليل ومعالجة بيانات ضخمة وساهم في تصميم بيئات تعليمية تتكيف مع احتياجات المتعلمين، وتسهم في تحسين جودة العملية التعليمية.

ويذهب البعض إلى أن دمج الذكاء الاصطناعي في التعليم العالي يسهم في تطوير المناهج، وتبني استراتيجيات تعليمية مرنة قائمة على التعلم التفاعلي والتكيفي، من خلال أدوات مثل أنظمة التعليم الذكية والتقييم التلقائي للمخرجات التعليمية، مما يعزز التفكير النقدي ويقلل من الفجوات الفردية بين الطلاب[41]. كما يؤكد رأى أخر على أن الذكاء الاصطناعي قادر على اتخاذ قرارات دقيقة بشأن المعلومات التعليمية، بما يسمح بتصميم مسارات تعلم مخصصة، وتحليل أنماط التعلم الفردي للطلاب، الأمر الذي يرفع من فعالية المؤسسات الجامعية[42].

ومما لا شك فيه أن التعليم القانوني يعاني في العديد من مؤسسات المتعليم العالي من هيمنة النموذج النظري التقليدي، القائم على حفظ النصوص وتفسيرها، مع ضعف في تدريب الطلاب على مهارات التحليل والتطبيق العملي المستند إلى وقائع وقضايا حقيقية أو مماثلة للواقع. وقد أشير لهذه الأشكالية بمقولة أن الجامعات تخرج محامين تقليديين لعالم قانوني لم يعد تقليديًا[43].

وتظهر الفجوة بين التعليم القانونى والواقع القضائي ضعف جاهزية الخريجين لسوق العمل، وقلة خبرتهم فى تحليل السوابق القضائية أو التعامل مع الأدوات التقنية فى المجال القانوني.

يمكن القول إن دمج الذكاء الاصطناعي في التعليم القانوني لا يقتصر على توفير أدوات رقمية مساعدة، بل يتعدى ذلك إلى إحداث نقلة نوعية في طرق التفكير والتحليل القانوني، وجعل الطالب القانوني أكثر قدرة على مواكبة الأنظمة القضائية الحديثة، التي أصبحت تعتمد على البيانات الذكية والأنظمة التنبؤية بشكل متسارع. ولا يمكن تصور وجود **منظومة تعليمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي** إلا إذا توفرت مجموعة من الآليات والمتطلبات وهى:

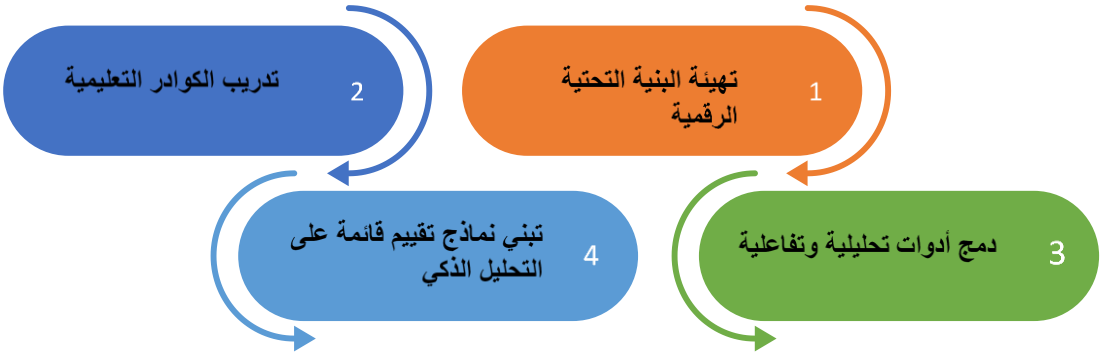

1. **تهيئة البنية التحتية الرقمية** :لا بد من توفير بنية تحتية قوية تشمل شبكات اتصال عالية السرعة، وخوادم لتخزين وتحليل البيانات والسوابق القضائية
2. **تدريب الكوادر التعليمية** :يحتاج أعضاء هيئة التدريس إلى مهارات جديدة في استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، وتفسير نتائج التحليلات.
3. **دمج أدوات تحليلية وتفاعلية** :مثل أنظمة إدارة التعلم الذكية، ومساعدين افتراضيين قانونيين.
4. **تبني نماذج تقييم قائمة على التحليل الذكي** :تتيح التقييم المستمر لمستوى تقدم الطالب وتحليل قدراته القانونية.

في ضوء ما سبق، يتضح أن الذكاء الاصطناعي يشكل فرصة جوهرية لإعادة تشكيل التعليم الجامعي عمومًا، والتعليم القانوني بشكل خاص، من خلال تجاوز أنماط التلقين التقليدية إلى بيئات تعليمية أكثر تفاعلاً وإرتباطاً بالواقع العملي. إذ إن إدماج أدوات الذكاء الاصطناعي في البرامج القانونية لا يهدف فقط إلى تحسين المهارات التقنية للطلبة، بل يسهم أيضًا في تعزيز قدرتهم على التفكير النقدي وربط الدراسات النظرية بالممارسة الواقعية. ومن ثم، فإن الاستثمار في الذكاء الاصطناعي داخل المؤسسات التعليمية القانونية يعد خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه، لضمان مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات الواقع القضائي الحديث القائم على البيانات والتقنيات الذكية.

وبناءً عليه، فإن توظيف الذكاء الاصطناعي في البيئة القانونية لم يعد خيارًا تقنيًا فحسب، بل أصبح ضرورة معرفية واستراتيجية لإحداث نقلة نوعية في مفاهيم العدالة والتعليم القانوني والتحليل القضائي.

الفرع الثاني: استخدام الذكاء الأصطناعي كأداة تعليمية فى كليات القانون

يتطلب التعليم القانوني مستوى عالٍ من التحليل والنقد، وهو ما جعل الذكاء الاصطناعي أداة مثالية في دعم هذا المجال. إذ يمكن استخدام تقنيات مثل المعالجة اللغوية الطبيعية (NLP) لتحليل النصوص القانونية المعقدة، ومساعدة الطلاب في فهم السوابق القضائية وبناء الحجج القانونية. إذ أن الذكاء الاصطناعي قادر على تسهيل الإجراءات القانونية وتحليل أعداد هائلة من السوابق القضائية، مما يمكن من فهم الأنماط التكرارية في أحكام المحاكم، واستخدامها في تعليم الطلاب على كيفية تحليل السوابق وتوقع نتائج القضايا[44].

بيد أن دور الذكاء الاصطناعي في كليات القانون لا يقتصر على دعم الطالب فحسب، بل يمتد إلى إعادة صياغة دور الأستاذ الجامعي، من ناقل للمعرفة إلى موجه يعتمد على تحليلات الذكاء الاصطناعي لفهم نقاط القوة والضعف لدى طلابه، وتخصيص أنشطة تدريبية تتوافق مع أنماط تعلمهم. وبذلك، يتم تعزيز مبدأ التعليم المتمركز حول الطالب، واستبدال التقييمات النهائية التقليدية بأساليب تقييم ذكية تعتمد على الأداء التراكمي والتحليل الواقعي.

يمكن توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي في التعليم القانوني لتعزيز الفهم النقدي والتطبيقي من خلال أتمتة تقيمات الطلاب يمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي تصحيح وتحليل مهام التطبيقات العملية للسوابق القضائية الأفتراضية، واكتشاف أنماط

التحيز أو الغموض في تفكير الطالب وتقديم تغذية راجعة فورية. إذ يستطيع الطلاب إجراء تجارب قانونية افتراضية مبنية على بيانات سوابق حقيقية، مما يعزز فهمهم للواقع القضائي وينمي مهارات التحليل القانوني الواقعي.

كما يمكن للطلاب عن طريق استخدام أدوات مثل Harvey وCoCounsel، إجراء تحليلات على قضايا حقيقية، ومقارنة استنتاجاتهم بما تنتجه نماذج الذكاء الاصطناعي[45]، كذلك عن طريق إدماج نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدية (Generative AI)في التدريب العملي، يستطيع الطالب من محاكاة كتابة مذكرات قانونية، أو تمثيل مرافعات افتراضية بناءً على قضايا واقعية. ومن ثم يحصلون على تغذية راجعة فورية حول مدى اتساق استنتاجاتهم القانونية مع السوابق المعمول بها. بيد أن الوصول لأستخدام أدوات الذكاء الأصطناعي يحتاج إلى بنية تقنية وبنوك ألكترونية تحفظ عدد هائل من السوابق القضائية فى النظام القانوني الذى يعيش فيه.

تشير الدراسات إلى أن دمج أدوات الذكاء الاصطناعي في التعليم القانوني يحقق تحسين الفهم التحليلي للقضايا القانونية، ويرفع كفاءة الطلاب فى التعامل مع النصوص القضائية المعقدة أو الجديدة، مما يسهم فى تقليل الفجوة بين المقررات الجامعية النظرية ومتطلبات سوق العمل الواقعى بل وأصبح غير تقليدى وفى تطور مستمر بسبب التطور التكنولوجى الهائل الذى يشهده العالم[46].

والامثلة التطبيقية، ظهرت بدأة فى مكاتب محاماة كبري (مثل Fisher Phillips) تبنت منصات وأدوات الذكاء الأصطناعي فى تحليل الأحكام القضائية والبحث التلقائي عن القضايا المرتبطة وصياغة الحجج القانونية، مما أسهم فى تحسين كفاءة العمل القانوني، وتقليل الوقت المستغرق في المهام البحثية[47]. ثم، استخدمت جامعات أمريكية أدوات الذكاء الأصطناعي كتدريبات عملية للطلاب على التحليل القانوني والسوابق القضائية **(برنامج LegalTech في جامعة هارفارد)**[48].

وتشير تقارير بحثية حديثة إلى أن الجامعات التي دمجت الذكاء الاصطناعي في برامجها القانونية سجلت تحسنًا ملحوظًا في أداء الطلاب في مهارات الصياغة القانونية والتحليل المقارن بين الأحكام، وقدرتهم على التنبؤ بالنتائج المحتملة للقضايا بناء على الأنماط القضائية السابقة. وهو ما يسهم بشكل مباشر في تعزيز جاهزية الخريجين للاندماج في مهن قانونية تتطلب تفاعلًا كبيرًا مع أدوات التكنولوجيا القانونية الحديثة.(LegalTech)

كما تشير البحوث إلى أن استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل السوابق يقلل من التحيز البشري، ويوفر وقتًا وجهدًا هائلين للمحامين والقضاة، ويُعزز من جودة التحليل القانوني. كما يسمح للطلاب بفهم أفضل للسياقات الواقعية للنصوص القانونية، ويعد أداة تعليمية قوية تسهم في ربط النظرية القانونية بالممارسة العملية[49].

وتعد التجربة الكندية والبريطانية من أبرز النماذج في هذا السياق، حيث أطلقت كليات الحقوق برامج تعليمية مشتركة بين الجامعات وشركات التكنولوجيا القانونية، مثل شراكة جامعة تورنتو معBlue J Legal ، والتي تتيح للطلاب استخدام أدوات تصنيف الأحكام الضريبية والتوظيفية ضمن مشاريع التخرج.

من جهة أخرى، يسهم الذكاء الاصطناعي في تعزيز قيم الشفافية والمساءلة داخل البيئة التعليمية القانونية، من خلال تتبع تفاعل الطلاب مع المحتوى وتحليل مشاركاتهم وتقديم تقارير تفصيلية تمكن الأستاذ من التدخل في الوقت المناسب لتصحيح المسار.

وفي ذات السياق، فإن التحديات لم تعد تقنية فقط، بل تشمل الجوانب التربوية والأخلاقية كتحديد مدى اعتماد الطالب على الذكاء الاصطناعي دون الإخلال بملكية الإنتاج الفكري، وضبط أدوات التقييم لضمان العدالة الأكاديمية. ومن ثم، فإن نجاح استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم القانوني لا يتوقف على توفير الأدوات، بل يتطلب أيضًا بناء سياسات جامعية واضحة وضوابط استخدام تضمن التكامل بين القدرات البشرية والتقنيات الذكية.

استطلاع رأى حول الذكاء الاصطناعي وتحليل السوابق القضائية:

تم اجراء دراسة استطلاعية للتعرف على أراء المتخصصين في تطبيق **أدوات الذكاء الاصطناعي القانونية ودورها في رفع جودة التعليم قانوني.** واشتملت معايير الاستبيان على **محورين اساسيين**:

أولا: الجانب الأول استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي القانونية: واشتمل على.

هل تعلم بوجود أدوات الذكاء الاصطناعي القانونية – قدرة أدوات البحث القانوني الذكية على استخراج الأحكام والنصوص ذات الصلة بالسؤال القانوني المطروح – مدى قدرة أدوات تحليل السوابق القضائية على تحليل أنماط الأحكام السابقة والتنبؤ بقرارات القضاة – فاعلية أدوات التنبؤ القانوني في بناء نموذج تنبؤي يساعد المحامين في تقييم احتمالات الفوز أو الخسارة - سهولة استخدام أدوات مراجعة العقود والتدقيق القانوني لفحص العقود واستخراج البنود ذات المخاطر العالية - استخدام أدوات التفاعل الآلي مع العملاء يساعد في تقديم الاستشارات القانونية الأولية .

ثانيا: الجانب الثانى: دور أدوات الذكاء الاصطناعي القانونية في رفع جودة التعليم قانوني : واشتمل على

مدى تحقيق منظومة تعليمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي من خلال آليات (البنية التحتية الرقمية - تدريب الكوادر التعليمية - دمج أدوات تحليلية وتفاعلية - تبني نماذج تقييم قائمة على التحليل الذكي) – إمكانية استخدام تقنيات مثل المعالجة اللغوية الطبيعية (NLP) لتحليل النصوص القانونية المعقدة – استطاعة الطالب من محاكاة كتابة مذكرات قانونية من خلال إدماج نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدية (Generative AI) في التدريب العملي - مدى نجاح تطبيق أدوات الذكاء الاصطناعي القانونية في رفع جودة التعليم قانوني .

التحليل الإحصائي:

جدول (1) متوسطات القيم النسبية لتقديرات عينة البحث للمحور الاول :

	أسئلة الاستبيان	ممتاز	جيد جدا	جيد	مقبول	ضعيف	الكلى %
1.	هل تعلم بوجود أدوات الذكاء الاصطناعي القانونية	100 %	%0	%0	%0	%0	%100
2.	قدرة أدوات البحث القانوني الذكية على استخراج الأحكام والنصوص ذات الصلة بالسؤال القانوني المطروح	%60	%30	%10	%0	%0	%100
3.	مدى قدرة أدوات تحليل السوابق القضائية على تحليل أنماط الأحكام السابقة والتنبؤ بقرارات القضاة	%50	%30	%20	%0	%0	%100
4.	فاعلية أدوات التنبؤ القانوني في بناء نموذج تنبؤي يساعد المحامين في تقييم احتمالات الفوز أو الخسارة	%30	%60	%10	%0	%0	%100
5.	سهولة استخدام أدوات مراجعة العقود والتدقيق القانوني لفحص العقود واستخراج البنود ذات المخاطر العالية	%60	%40	%0	%0	%0	%100
6.	استخدام أدوات التفاعل الآلي مع العملاء يساعد في تقديم الاستشارات القانونية الأولية	%50	%40	%10	%0	%0	%100

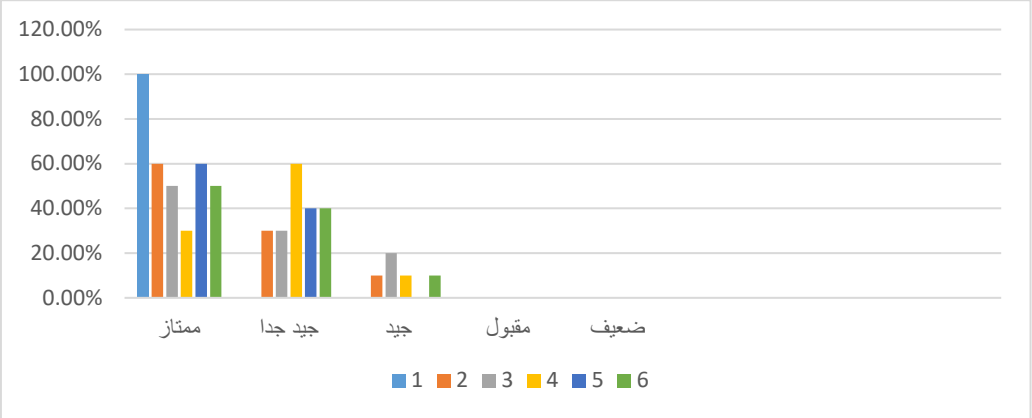

مخطط (1) القيم النسبية لتقديرات عينة البحث للمحور الأول

أظهرت نتائج الاستبيان في هذا المحور ارتفاعًا ملحوظًا في تقديرات أفراد العينة لفاعلية واستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي القانونية. فقد أفاد جميع المشاركين (100%) بمعرفتهم بوجود هذه الأدوات، وهو ما يعكس انتشارًا واسعًا للوعي بها داخل الأوساط القانونية، وجدير بالذكر ، أن تم اسبعاد من لم يوجد لديهم معرفة بادوات الذكاء الاصطناعي. وحصلت أدوات البحث القانوني الذكية على نسبة مرتفعة من التقييمات الممتازة (60%) والجيد جدًا (30%)، ما يدل على ثقة المشاركين في قدرتها على استخراج الأحكام والنصوص ذات الصلة بسرعة ودقة. وبالمثل، حققت أدوات تحليل السوابق القضائية نسبًا مرتفعة (50% ممتاز، 30% جيد جدًا)، مما يشير إلى تقدير واضح لإمكانها في تحليل الأنماط السابقة والتنبؤ بقرارات القضاة. كما برزت أدوات التنبؤ القانوني، وأدوات مراجعة العقود، وأدوات التفاعل الآلي مع العملاء بمستويات تقييم عالية للغاية، تجاوزت جميعها 80% ضمن فئتي ممتاز وجيد جدًا، مما يؤكد على تقبل المشاركين لفكرة الاعتماد عليها في العمل القانوني.

تدل هذه النتائج على وجود وعي معرفي متقدم لدى أفراد العينة بطبيعة عمل أدوات الذكاء الاصطناعي القانونية ومجالات تطبيقها. فالإقبال الكبير على تقييم أدوات البحث والتحليل والتنبؤ والمراجعة بدرجات مرتفعة يشير إلى ثقة حقيقية في كفاءتها وموثوقيتها. كما أن اتفاق غالبية المشاركين على سهولة استخدامها وفاعليتها يعكس استشعارهم للعائد العملي لهذه الأدوات في تحسين جودة الأداء القانوني وتسريع إنجاز المهام المعقدة. وتُظهر النتائج أيضًا أن المشاركين لا يتعاملون مع هذه الأدوات بوصفها بدائل بشرية، بل كوسائل دعم ذكية تعزز كفاءة العمل القانوني وتحد من الجهد والوقت المبذولين في المهام التكرارية أو التحليلية المعقدة.

تشير هذه النتائج إلى وجود أرضية مهيأة لاعتماد هذه الأدوات في البيئات القانونية التعليمية والمهنية على السواء. إذ إن الثقة المرتفعة بها تمثل خطوة تمهيدية ضرورية قبل دمجها فعليًا في تدريب طلاب القانون وممارسي المهنة. كما تُبرز النتائج قابلية عالية لدى المتخصصين لتقبّل التحول نحو نماذج العمل القانوني المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مما يعزز جدوى إدماجها في المناهج الأكاديمية بوصفها أدوات تعليمية عملية تساعد في بناء مهارات التحليل والاستدلال القانوني. وبالتالي، يقدم هذا المحور دلائل قوية تدعم صلاحية الذكاء الاصطناعي القانونية كرافعة نوعية لتطوير الممارسة القانونية وتعليمها.

جدول (2) متوسطات القيم النسبية لتقديرات عينة البحث للمحور الثاني :

أسئلة الاستبيان	ممتاز	جيد جدا	جيد	مقبول	ضعيف	الكلى %
1. مدى تحقيق منظومة تعليمية تعتمد على الذكاء الاصطناعي من خلال آليات (البنية التحتية الرقمية - تدريب الكوادر التعليمية - دمج أدوات تحليلية وتفاعلية - تبني نماذج تقييم قائمة على التحليل الذكي)	%70	%30	%0	%0	%0	%100
2. إمكانية استخدام تقنيات مثل المعالجة اللغوية الطبيعية (NLP) لتحليل النصوص القانونية المعقدة	%30	%60	%10	%0	%0	%100
3. استطاعة الطالب من محاكاة كتابة مذكرات قانونية من خلال إدماج نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدية (Generative AI) في التدريب العملي	%60	%40	%0	%0	%0	%100
4. مدى نجاح تطبيق أدوات الذكاء الاصطناعي القانونية في رفع جودة التعليم قانوني .	%50	%40	%10	%0	%0	%100

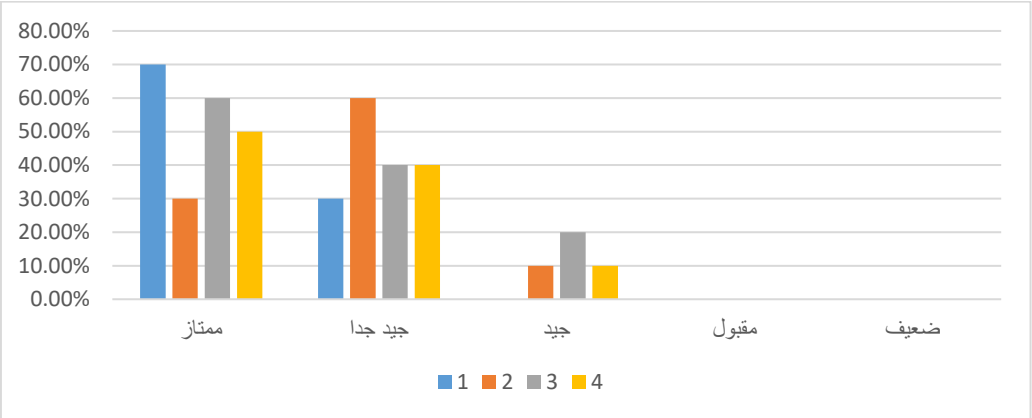

مخطط (2) القيم النسبية لتقديرات عينة البحث للمحور الثاني

جاءت نتائج هذا المحور مؤكدة للاتجاه العام الذي أبرزه المحور الأول، حيث أظهرت تقديرات العينة مستوى ثقة مرتفعًا جدًا في قدرة أدوات الذكاء الاصطناعي القانونية على إحداث نقلة نوعية في جودة التعليم القانوني. فقد أبدى 70% من المشاركين تقييمًا ممتازًا و30% جيد جدًا لإمكانية بناء منظومة تعليمية متكاملة قائمة على الذكاء الاصطناعي، ترتكز على البنية التحتية الرقمية، تدريب الكوادر التعليمية، دمج أدوات تحليلية وتفاعلية، واعتماد نماذج تقييم ذكية. كما قيّم 90% من المشاركين تقنيات المعالجة اللغوية الطبيعية (NLP) بأنها ممتازة أو جيدة جدًا في تحليل النصوص القانونية المعقدة، وهو مؤشر على وعيهم بإمكانات هذه التقنيات في تفكيك البنية اللغوية للنصوص التشريعية والأحكام القضائية. وفيما يخص إدماج نماذج الذكاء الاصطناعي التوليدية في التدريب العملي، فقد حصلت على تقييمات كاملة (100% بين ممتاز وجيد جدًا)، وهو ما يعكس حماسًا كبيرًا لفكرة استخدام الذكاء الاصطناعي في محاكاة كتابة المذكرات والمرافعات القانونية. وأخيرًا، أكد أكثر من 90% من المشاركين أن تطبيق هذه الأدوات يرفع فعليًا من جودة التعليم القانوني.

تعكس هذه النتائج اقتناعًا راسخًا لدى المتخصصين بأن الذكاء الاصطناعي ليس مجرد أداة مساعدة، بل عنصر بنيوي قادر على إعادة تشكيل العملية التعليمية القانونية برمتها. فارتفاع معدلات القبول لفكرة بناء منظومة تعليمية قائمة على الذكاء الاصطناعي يشير إلى استعداد فعلي لتجاوز النماذج التقليدية للتعليم القانوني، والانتقال إلى بيئات تعليمية تفاعلية مدعومة بالبيانات والتحليل الذكي. كما أن الثقة الكبيرة في أدوات الـ NLPونماذج الذكاء الاصطناعي التوليدية تعكس إدراكًا بأن هذه التقنيات تسهم في تطوير قدرات التفكير التحليلي، والكتابة القانونية المتقدمة، وفهم النصوص المعقدة، وهي عناصر جوهرية في تأهيل الطلبة لسوق العمل القانوني الحديث.

تدل هذه النتائج على أن البيئة الأكاديمية القانونية مهيأة من الناحية الإدراكية والنفسية لاعتماد الذكاء الاصطناعي كجزء لا يتجزأ من منظومة التعليم القانوني. كما تشير إلى وجود استعداد لتبني التحول من التعليم القائم على التلقين النظري إلى التعليم القائم على المهارات العملية والتطبيقات الذكية، مما يعزز كفاءة الخريجين ويرفع جودة مخرجات التعليم القانوني. وبذلك، يوفر هذا المحور دليلًا قويًا يدعم التوجه نحو دمج أدوات الذكاء الاصطناعي في المناهج القانونية باعتبارها وسيلة مبتكرة وفعّالة لرفع مستوى جودة التعليم القانوني ومواكبته للاتجاهات العالمية المعاصرة.

الخاتمة:

في ضوء ما تناوله هذا البحث من مفاهيم وتحليلات حول الذكاء الاصطناعي وأدواته القانونية، خصوصًا في مجال تحليل السوابق القضائية وتوظيفه في التعليم القانوني، يتّضح أن العالم القانوني لم يعد بمنأى عن التحولات التقنية العميقة التي تعيد تشكيل أنماط التفكير والعمل داخل المؤسسات الأكاديمية والقضائية على حد سواء.

لقد أثبت الذكاء الاصطناعي قدرته على تقديم قيمة مضافة جوهرية للعمل القانوني، سواء في تسريع الوصول إلى المعلومات القانونية الدقيقة، أو في تحسين كفاءة التحليل القضائي، أو في تمكين الطلاب من التعلم التفاعلي القائم على محاكاة القضايا الواقعية. كما أتاح إمكانيات جديدة لبناء منظومة تعليم قانوني أكثر التصاقًا بالواقع القضائي، تقوم على تحليل البيانات، واستخدام الأدلة الذكية، وتطوير أدوات تقييم مرنة وفعّالة.

ومع ذلك، فإن هذا التحول لا يخلو من تحديات بنيوية وأخلاقية وتشريعية تستدعي المواجهة المبكرة والتخطيط الرشيد. إذ تظل الحاجة ملحة لتطوير بيئة قانونية وتشريعية وتنظيمية مهيأة لاستيعاب هذه الأدوات، وتدريب الكوادر المؤسسية على استخدامها بشكل مسؤول وفعّال.

وعليه، فإن الصراع الحقيقي لا يكمن فقط في امتلاك أدوات الذكاء الاصطناعي، بل في حسن توظيفها بما يخدم العدالة ويثري العملية التعليمية ويحافظ على القيم الأساسية للمهنة القانونية. وفي هذا السياق، يصبح الاستثمار في البنية المعرفية والتقنية والبشرية أساسًا لا غنى عنه لبناء مستقبل قانوني يواكب التحولات التكنولوجية المتسارعة دون أن يفقد جذوره المنهجية أو معاييره الأخلاقية.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

من خلال تحليل الإطار النظري والتطبيقي لموضوع الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، وخاصة في تحليل السوابق القضائية وتوظيفه في التعليم القانوني، توصل البحث إلى النتائج الآتية:

1. **فاعلية الذكاء الاصطناعي في تحليل السوابق القضائية** إذ أظهرت أدوات الذكاء الاصطناعي القانونية قدرة عالية على تحليل الأحكام القضائية وتصنيفها واستخلاص المبادئ القانونية منها، ما يُسهم في تحسين فهم الأنماط القضائية ويعزز الاستدلال القانوني المبني على بيانات دقيقة وواسعة النطاق.
2. **يُعد الذكاء الاصطناعي محفزًا لإعادة صياغة نموذج التعليم القانوني،** إذ يساعد على بناء بيئات تعليمية تفاعلية قائمة على تحليل النصوص القانونية الواقعية، ويُكسب الطلاب مهارات التفكير النقدي وتحليل الوقائع القانونية، ما يساهم في تقليص الفجوة بين الدراسة الأكاديمية والممارسة القضائية.
3. **ضعف البنية التحتية القانونية والتنظيمية لاستخدام الذكاء الاصطناعي** إذ لا تزال القوانين في الدول العربية تفتقر إلى تشريعات واضحة تنظم مسؤولية استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، لا سيما فيما يتعلق بالمخرجات القانونية أو التوصيات الصادرة عنها، مما يُعوق دمجها في الأنظمة القضائية والتعليمية الرسمية.
4. **قلة الوعي التقني لدى الكوادر التعليمية والقانونية** إذ يعاني عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس، والقضاة، والمحامين من ضعف التدريب على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، مما يُقلل من الاستفادة الفعلية من هذه الأدوات في تحسين جودة التعليم القانوني أو العمل القضائي.
5. أظهرت التجارب الدولية – مثل شراكة جامعة تورنتو معBlue J Legal ، أو برنامج LegalTech في جامعة هارفارد – فاعلية دمج الذكاء الاصطناعي في برامج التعليم القانوني، مما أدى إلى تحسين نتائج الطلاب وقدرتهم على تحليل النصوص وتوقّع النتائج القانونية.

ثانياً: التوصيات

استنادًا إلى ما توصل إليه البحث من نتائج، يُوصى بالتوصيات الآتية:

1. يجب أن تتبنى كليات القانون مقررات حديثة تقوم على أدوات الذكاء الاصطناعي القانونية، بما يمكن الطالب من التفاعل مع الواقع القضائي الرقمي وامتلاك المهارات التقنية اللازمة للعمل في بيئة قانونية حديثة.
2. ينبغي تطوير منصات وطنية وقانونية تحتوي على سوابق قضائية مصنفة رقميًا، تُستخدم كمرجع لتدريب الطلاب وتغذية خوارزميات الذكاء الاصطناعي القانونية، على أن تكون خاضعة لضوابط الخصوصية والأمن القانوني.
3. نوجه نحو ضرورة سن تشريعات تحدد نطاق مسؤلية أدوات الذكاء الاصطناعي، وتنظم استخدام نتائجها داخل المؤسسات القضائية والتعليمية، مع مراعاة الأبعاد الأخلاقية والقانونية.
4. يجب تبني خطط تدريب شاملة لأعضاء الهيئات القضائية والأكاديمية لتمكينهم من استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بكفاءة، وفهم نتائجها، وتوظيفها في دعم قراراتهم التعليمية أو القضائية.
5. تبني خطط تمويل دراسات متعددة التخصصات حول أثر الذكاء الاصطناعي على المهنة القانونية، وسبل استخدامه في تحسين جودة مرفق القضاء والتعليم، مع تشجيع مشاريع التخرج والأطروحات الأكاديمية في هذا المجال.

قائمة المراجع

المراجع العربية

1. إلهام بعبع، الذكاء الاصطناعي آلية لتحسين جودة العمل القضائي، مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة، 2024،
Elham Baabaa, Al-Zaka' Al-Sina'i Aaliyah Litahseen Jawdat Al-'Amal Al-Qada'i, Majallat Jeel Al-Abhath Al-Qanuniya Al-Mo'ammaqa, 2024.

2. إيناس خلف، حوكمة استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، مجلة البحوث الشرعية،1442 هـ2021 م.
Enas Khalaf, Hukumat Istikhdam Al-Zaka' Al-Sina'i Fi Al-'Amal Al-Qada'i, Majallat Al-Buhooth Al-Shar'iya, 1442H/2021.

3. إيهاب خليفه، الذكاء الاصطناعي تأثيرات تزايد دور التقنيات الذكية فى الحياة اليومية للبشر، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد20 ،.2017
Dr. Ehab Khalifa, Al-Zaka' Al-Sina'i: Ta'sirat Tazayod Dawr Al-Taqaniyat Al-Thakeya Fi Al-Hayat Al-Yawmiya Lilbashar, Majallat Ittijahat Al-Ahdath, Al-Adad 20, 2017.

4. رشا علي الدين، الذكاء الاصطناعي والنظام القضائي تجارب عالمية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة،.2024
Dr. Rasha Ali Eldin, Al-Zaka' Al-Sina'i Wal-Nidham Al-Qada'i: Tajareb 'Alamiya, Majallat Al-Buhooth Al-Qanuniya Wal-Iqtisadiya, Kuliyat Al-Huquq, Jami'at Al-Mansoura, 2024.

5. سيدأحمد محمود، مريم عماد عناني، الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي :دراسة تحليلية مقارنة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة عين شمس،.2024
Sayed Ahmed Mahmoud, Mariam Emad Anani, Al-Zaka' Al-Sina'i Wal-'Amal Al-Qada'i: Dirasah Tahleeliyah Muqaranah, Majallat Al-'Uloom Al-Qanuniya Wal-Iqtisadiya, Kuliyat Al-Huquq, Jami'at Ain Shams, 2024.

6. عبداللطيف بن عبدالله السماعيل، أثر السوابق القضائية فى تقليص أمد القضايا التجارية، مجلة التأصيل، جامعة دنقلا، .2023متاح على دار المنظومة.
Abdullatif bin Abdullah Al-Samail, Athar Al-Sawabeq Al-Qada'iya Fi Taqlees Amad Al-Qadaya Al-Tijariya, Majallat Al-Ta'seel, Jami'at Dongola, 2023. Matah 'ala Dar Al-Manzuma.

7. عيسى بن خلفان العنقودي، الذكاء الاصطناعي في التعليم، مجلة تواصل، ع31،.2019
Issa bin Khalfan Al-Anqoudi, Al-Zaka' Al-Sina'i Fi Al-Ta'leem, Majallat Tawasul, No. 31, 2019.

8. غدير الهوشي، رمضان الهوشي، دور الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في تحسين جودة التعليم العالي .المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي، مج2، ع5،.2024
Ghadir Al-Houshi, Ramadan Al-Houshi, Dawr Al-Zaka' Al-Sina'i Watatbeeqatuhu Fi Tahseen Jawdat Al-Ta'leem Al-'Aali, Al-Majalla Al-Afro-Asyawiya Lilbahth Al-'Ilmi, Vol. 2, No. 5, 2024.

9. لطيفة جباري، دور نماذج الذكاء الاصطناعي فى اتخاذ القرار، مجلة العلوم الانسانية، .2017 متاح على دار المنظومة.
Latifa Jabbari, Dawr Namazij Al-Zaka' Al-Sina'i Fi Ittikhadh Al-Qarar, Majallat Al-'Uloom Al-Insaniya, 2017. Matah 'ala Dar Al-Manzuma.

10. هيام اسماعيل السمحاوي، السوابق القضائية فى التشريعات العربية المعاصرة، دراسة تأصيلية فى ضوء الشريعة الاسلامية، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية، .2018 م
Hayam Ismail Al-Samhawi, Al-Sawabeq Al-Qada'iya Fi Al-Tashri'at Al-Arabiya Al-Mu'asira, Dirasah Ta'siliya Fi Dhow' Al-Shari'a Al-Islamiya, Kuliyat Al-Huquq, Jami'at Al-Iskandariya, 2018.

المراجع الاجنبية

1. Aletras, N., Tsarapatsanis, D., Preoţiuc-Pietro, D., & Lampos, V. 'Predicting Judicial Decisions of the European Court of Human Rights: A Natural Language Processing Perspective.' PeerJ Computer Science, 2, 2016.
2. Aleven, V., & Ashley, K. D. 'Teaching Case-Based Argumentation Through a Model and Examples.' In Proceedings of the 8th International Conference on Artificial Intelligence and Law, 1997.
3. Araszkiewicz, M. AI in Law: Foundations and Applications. Springer, 2020.
4. Ashley, K. D. Artificial Intelligence and Legal Analytics: New Tools for Law Practice in the Digital Age. Cambridge University Press, 2017.
5. Bench-Capon, T. Artificial Intelligence and Legal Reasoning. Routledge, 2019.
6. Bench-Capon, T., & Ashley, K. D. 'Current Directions in Artificial Intelligence and Law.' Journal of Artificial Intelligence Research, 70, 2021.
7. Bench-Capon, Trevor. 'The Role of Artificial Intelligence in Legal Reasoning.' The Modern Law Review 76, no. 1 (2013).
8. Berman, H. J. Law and Revolution. Harvard University Press, 1983.
9. Dozier, C. 'Natural Language Processing in Legal Texts.' Legal Information Management, 20(3), 2020.
10. Duxbury, N. The Nature and Authority of Precedent. Cambridge University Press, 2008.
11. Goodfellow, I., Bengio, Y., & Courville, A. Deep Learning. MIT Press, 2016.
12. Hafner, C. D., & Berman, D. H. 'The Role of Context in Case-Based Legal Reasoning: TELELEX.' Artificial Intelligence and Law, 1(3–4), 1986.
13. Harvard Journal of Law & Technology. 'Vulnerabilities in Discovery Tech.' Vol. 35(2), 2022.
14. Katz, D. M. 'Quantitative Legal Prediction – or – How I Learned to Stop Worrying and Start Preparing for the Data-Driven Future of the Legal Services Industry.' Emory Law Journal, 62(4), 2021.
15. Katz, D. M., Bommarito, M. J., & Blackman, J. 'A General Approach for Predicting the Behavior of the Supreme Court of the United States.' PLOS ONE, 12(4), 2017.
16. Kim, H. 'AI in Legal Education: Enhancing Critical Thinking with Technology.' Journal of Legal Education, 71(2), 2021.
17. McGinnis, J. O., & Pearce, R. G. 'The Great Disruption: How Machine Intelligence Will Transform the Role of Lawyers in the Delivery of Legal Services.' Fordham Law Review, 82(6), 2014.
18. Remus, D., & Levy, F. 'Can Robots Be Lawyers? Computers, Lawyers, and the Practice of Law.' SSRN Electronic Journal, 2016.
19. Russell, Stuart, and Peter Norvig. Artificial Intelligence: A Modern Approach. 4th ed. Pearson, 2021.
20. Surden, H. 'Artificial Intelligence and Law: An Overview.' Georgia State University Law Review, 35(4), 2019.
21. Surden, Harry. 'Machine Learning and Law.' Washington Law Review 89, no. 1 (2014).
22. Susskind, R. Tomorrow's Lawyers: An Introduction to Your Future. Oxford University Press, 2017.

Websites and Reports

23. https://clp.law.harvard.edu/knowledge-hub/magazine/issues/legal-informatics/legal-informatics/
24. https://journals.plos.org/plosone/article?id=10.1371/journal.pone.0174698.
25. https://peerj.com/articles/cs-93/

---

[1] Russell, Stuart, and Peter Norvig. *Artificial Intelligence: A Modern Approach*. 4th ed. Pearson, 2021, 1–3.

[2] د. إيهاب خليفه، الذكاء الاصطناعي تأثيرات تزايد دور التقنيات الذكية فى الحياة اليومية للبشر، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد 20، 2017، ص62.

[3] د. رشا علي الدين، الذكاء الاصطناعي والنظام القضائي تجارب عالمية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، 2024، ص 1154-1155.

[4] Susskind, *Tomorrow's Lawyers: An Introduction to Your Future*, Oxford University Press, 2017, pp. 45–50.

[5] Bench-Capon, Trevor. "The Role of Artificial Intelligence in Legal Reasoning." *The Modern Law Review* 76, no. 1 (2013): 26–34.

[6] Goodfellow, I., Bengio, Y., & Courville, A., *Deep Learning*, MIT Press, 2016, pp. 3–25

[7] Hafner, C. D., & Berman, D. H. *The Role of Context in Case-Based Legal Reasoning: TELELEX*. Artificial Intelligence and Law, 1(3–4), 1986. pp. 155–189.

[8] لطيفة جباري، دور نماذج الذكاء الاصطناعي فى اتخاذ القرار، مجلة العلوم الانسانية، 2017، ص124-125. متاح على دار المنظومة

[9] Aleven, V., & Ashley, K. D. (1997). *Teaching Case-Based Argumentation Through a Model and Examples*. In Proceedings of the 8th International Conference on Artificial Intelligence and Law, pp. 62–71.

[10] Araszkiewicz, M. *AI in Law: Foundations and Applications*. Springer,2020. pp. 102–135.

[11] Bench-Capon, T., & Ashley, K. D. *Current Directions in Artificial Intelligence and Law*. Journal of Artificial Intelligence Research, 70, 2021.pp. 1–20.

[12] Bench-Capon, T., *Artificial Intelligence and Legal Reasoning*, Routledge, 2019, pp. 5–12

[13] د.سيدأحمد محمود، مريم عماد عناني، الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي: دراسة تحليلية مقارنة، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة عين شمس، 2024، ص922-923.

[14] Darrow AI Reports. *Generative Legal AI Benchmarking Report*. Darrow Legal Labs, 2024. p. 22.

[15] مثل Allen & Overy أحد أكبر مكاتب المحاماة العالمية البريطانية.

[16] Harvard Journal of Law & Technology. (2022). *Vulnerabilities in Discovery Tech*, Vol. 35(2), pp. 447–452.

[17] Surden, H. *Artificial Intelligence and Law: An Overview*. Georgia State University Law Review, 35(4), 2019.pp. 1306–1309.

[18] د.سيدأحمد محمود، مريم عماد عناني، الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي، مرجع سابق ص 923-924.

[19] Ashley, K. D. *Artificial Intelligence and Legal Analytics: New Tools for Law Practice in the Digital Age*. Cambridge University Press, 2017. pp. 45-49

[20] د. رشا علي الدين، الذكاء الاصطناعي والنظام القضائي تجارب عالمية، مرجع سابق، ص 1155-1156.

[21] Katz, D. M., Bommarito, M. J., & Blackman, J. (2017). *A General Approach for Predicting the Behavior of the Supreme Court of the United States*. PLOS ONE, 12(4), available at https://journals.plos.org/plosone/article?id=10.1371/journal.pone.0174698.

[22] إلهام بعبع، الذكاء الاصطناعي آلية لتحسين جودة العمل القضائي، مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة، 2024، ص 84-85.

[23] McGinnis, J. O., & Pearce, R. G. *The Great Disruption: How Machine Intelligence Will Transform the Role of Lawyers in the Delivery of Legal Services*. Fordham Law Review, 82(6), 2014. pp. 3041–3047.

[24] د. رشا علي الدين، الذكاء الاصطناعي والنظام القضائي تجارب عالمية، مرجع سابق، ص 1155-1156.

[25] Remus, D., & Levy, F. *Can Robots Be Lawyers? Computers, Lawyers, and the Practice of Law*. SSRN Electronic Journal, 2016.pp. 15–18.

[26] إلهام بعبع، الذكاء الاصطناعي آلية لتحسين جودة العمل القضائي، مرجع سابق، ص86-87.

[27] د.سيدأحمد محمود، مريم عماد عناني، الذكاء الاصطناعي والعمل القضائي، مرجع سابق ص 930-931.

[28] د. رشا علي الدين، الذكاء الاصطناعي والنظام القضائي تجارب عالمية، مرجع سابق، ص 1166-1170.

[29] إيناس خلف، حوكمة *استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي*، مجلة البحوث الشرعية، 1442هـ 2021م، ص162.

[30] لطيفة جباري، دور نماذج الذكاء الاصطناعي فى اتخاذ القرار، مرجع سابق، ص126-127.

[31] د. رشا علي الدين، الذكاء الاصطناعي والنظام القضائي تجارب عالمية، مرجع سابق، ص 1175-1176.

[32] إلهام بعبع، الذكاء الاصطناعي آلية لتحسين جودة العمل القضائي، مرجع سابق، ص86-88.

[33] عبداللطيف بن عبدالله السماعيل، أثر السوابق القضائية فى تقليص أمد القضايا التجارية، مجلة التأصيل، جامعة دنقلا، 2023، ص72-72. متاح على دار المنظومة.

[34] Berman, H. J., *Law and Revolution*, Harvard University Press, 1983, p. 67

[35] هيام اسماعيل السمحاوي، السوابق القضائية فى التشريعات العربية المعاصرة، دراسة تأصيلية فى ضوء الشريعة الاسلامية، كلية الحقوق جامعة الاسكندرية، 2018، ص325-326. متاح على الرابط: http://search.mandumah.com/Record/981071

[36] Duxbury, N. (2008). *The Nature and Authority of Precedent*. Cambridge University Press, pp. 22–25.

[37] Surden, Harry. "Machine Learning and Law." *Washington Law Review* 89, no. 1 (2014): 87–115.

[38] إلهام بعبع، الذكاء الاصطناعي آلية لتحسين جودة العمل القضائي، مرجع سابق، 89.

[39] Dozier, C. (2020). *Natural Language Processing in Legal Texts*. Legal Information Management, 20(3), pp. 123–128.

[40] Aletras, N., Tsarapatsanis, D., Preoţiuc-Pietro, D., & Lampos, V. *Predicting Judicial Decisions of the European Court of Human Rights: A Natural Language Processing Perspective*. PeerJ Computer Science, 2,2016. Available at: https://peerj.com/articles/cs-93/

[41] غدير الهوشي، رمضان الهوشي، دور الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في تحسين جودة التعليم العالي". المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي، مج2، ع5، 2024، ص178.

[42] عيسى بن خلفان العنقودي، الذكاء الاصطناعي في التعليم، مجلة تواصل، ع31، 2019، ص45.

[43] Susskind, R., *Tomorrow's Lawyers: An Introduction to Your Future*, Oxford University Press, 2017, p. 93.

[44] إلهام بعبع، الذكاء الاصطناعي آلية لتحسين جودة العمل القضائي، مرجع سابق، 85-86.

[45] Kim, H. *AI in Legal Education: Enhancing Critical Thinking with Technology*. Journal of Legal Education, 71(2), 2021. pp. 212–215

[46] Katz, D. M. *Quantitative Legal Prediction – or – How I Learned to Stop Worrying and Start Preparing for the Data-Driven Future of the Legal Services Industry*. Emory Law Journal, 62(4), 2021. pp. 909–920.

[47] Darrow AI Reports. Opcit, pp. 21-23.

[48] Available at: https://clp.law.harvard.edu/knowledge-hub/magazine/issues/legal-informatics/legal-informatics/

[49] Ashley, Kevin D. *Artificial Intelligence and Legal Analytics: New Tools for Law Practice in the Digital Age*. Cambridge University Press, 2017, 65–89.